

تحذيرات من مبالغة الحكومات الأوروبية في دعم الوظائف

أسواق العمل لن تتحمل دعم الشركات في حالة إغلاق اقتصادي جديد



يد المساعدة ستقتصر لامحالة

غير أنه من الصعب التمييز بين الشركات التي لا تمتلك فرصة للبقاء وتلك التي تمتلكها وبالتالي تستحق مواصلة دعمها.

فأغلب الشركات ستدعي أن الصعوبات التي تواجهها مؤقتة، حتى تلك التي تعمل في قطاعات منخوبة مثل الطيران والضيافة.

أخيرا على الحكومات الأوروبية أن تكون مستعدة لإعادة إغلاق اقتصاداتها مرة أخرى كما حدث في الربيع الماضي.

والدعم الحكومي في هذه الحالة قد يكون مكلفا وربما مرهقا لبعض الحكومات، لكنه يظل حيويا في مثل هذه الأزمات.

الشركات التي استعادت عافيتها وأصبحت قادرة على الوقوف على قدميها، وكذلك من الشركات التي لا تمتلك أي فرصة للبقاء ومواصلة نشاطها.

7.8
في المئة نسبة البطالة في منطقة اليورو خلال شهر يونيو مقارنة بـ 7.7 في مايو

وبعد ذلك تتم إعادة توجيه الموارد المالية إلى تلك الشركات التي تحتاج للمزيد من الدعم المؤقت ولديها فرصة جيدة للبقاء والتعافي في ما بعد.

بصورة أفضل من دول أخرى مثل الولايات المتحدة.

وفي الوقت نفسه فإن العودة الطبيعية إلى الأوضاع الطبيعية للاقتصاد تدفع الحكومات للجزء الأكبر من عبء إبقاء العمال في وظائفهم. ورغم ذلك تظهر الشقوق واضحة في الصورة.

ففي إسبانيا ارتفع معدل البطالة بمقدار نقطة مئوية كاملة إلى 15.3 في المئة خلال الربع الثاني من العام الحالي، فهذه البرامج إلى جانب التكلفة الباهظة التي تمثلها بالنسبة للخزينة العام، تعطي حوافز خطأ للشركات والعمال من خلال الإبقاء على شركات غير قابلة للبقاء وتشجيع الكسالى على عدم العودة إلى أعمالهم الفعلية.

في العالم المثالي يقوم السياسيون المهرة بسحب الدعم الحكومي من

بالكاد إلى 7.8 في المئة خلال الشهر الماضي مقابل 7.7 في المئة خلال الشهر السابق، حيث تحمّلت برامج الدعم الحكومي للأجور الأكبر من عبء إبقاء العمال في وظائفهم. ورغم ذلك تظهر الشقوق واضحة في الصورة.

ولكن الصورة الحقيقية لسوق العمل في بريطانيا تبدو أسوأ من ذلك بكثير إذا نظرنا إلى عدد البريطانيين الذين يعملون بالفعل. فقد انخفض عدد العاملين فعالا في بريطانيا خلال الربع الثاني من العام الحالي بمقدار 220 ألف شخص مقارنة بالربع الأول من العام، وهو أكبر تراجع من نوعه منذ الأزمة المالية السابقة التي تفجرت في عام 2008.

وفي منطقة اليورو ارتفع معدل البطالة حتى الآن في الحد من انتشار الفيروس

تصاعدت تحذيرات الخبراء للحكومات الأوروبية من المبالغة في إجراءات تحفيز ودعم الوظائف، نظرا للتكلفة العالية على الخزينة العامة واستنزاف مواردها في وقت تشهد محركات النمو تعطلا قد يطول أكثر خصوصا مع ظهور مؤشرات موجبة وبائية ثانية.

ويرى فريديناندو جوليانو المحلل الاقتصادي في وكالة بلومبرغ للأخبار أن "التعامل مع هذه المشكلة يحتاج إلى مزيج من القيضة الحديدية والقفاز المخملي"، مضيفا أنه لا يجب أن تتوهم الحكومات قدرتها على حماية كل الوظائف في اقتصاداتها.

فبعض الشركات وبخاصة في مجالات تجارة التجزئة والترفيه عرضة لمخاطر التغيير في عادات المستهلكين، حتى قبل جائحة فيروس كورونا.

ولكن على صناعات السياسات في أوروبا توفير الوسائل اللازمة لمساعدة العاطلين الجدد، في ظل معدلات البطالة العالية المتوقعة.

كما تحتاج الحكومات إلى التأكد من قدرتها على التراجع عن قرارات تقليص برامج دعم أجور عمال الشركات إذا تقرر إغلاق الاقتصادات مجددا بسبب موجة ثانية من العدوى بالفيروس.

ويرى جوليانو في تحليله بوكالة بلومبرغ للأخبار أن "أسواق العمل في أوروبا تمر بمرحلة حرجة للغاية ففي بريطانيا على سبيل المثال ظل معدل البطالة خلال الربع الثاني من العام الحالي عند مستوى 3.9 في المئة فقط، وذلك لأن الشركات احتفظت بعمالها بفضل الدعم الحكومي السخي للأجور، كما أن الأشخاص الذين لا يعملون قد لا يبحثون عن وظيفة وبالتالي لا يتم اعتبارهم ضمن العاطلين.

ولكن الصورة الحقيقية لسوق العمل في بريطانيا تبدو أسوأ من ذلك بكثير إذا نظرنا إلى عدد البريطانيين الذين يعملون بالفعل. فقد انخفض عدد العاملين فعالا في بريطانيا خلال الربع الثاني من العام الحالي بمقدار 220 ألف شخص مقارنة بالربع الأول من العام، وهو أكبر تراجع من نوعه منذ الأزمة المالية السابقة التي تفجرت في عام 2008.

وفي منطقة اليورو ارتفع معدل البطالة حتى الآن في الحد من انتشار الفيروس

ومع استمرار إعادة فتح الاقتصادات والتخلي عن إجراءات الإغلاق التي سبق فرضها للحد من انتشار الفيروس، يواجه السياسة سؤالا صعبا جديدا، وهو هل يجب الإبقاء على برامج دعم أجور العاملين في الشركات الخاصة؟

ويرى خبراء أن هذه البرامج ساعدت العمال في الاحتفاظ من الناحية النظرية بوظائفهم ولم يتم تسريحهم في نزوة إجراءات الإغلاق، ولكن تكلفة هذه البرامج على الخزينة العامة كانت باهظة، إلا أن إلغاء هذه البرامج تدريجيا سوف يسفر عن بطالة جماعية.

أزمة النفط تتسبب في خفض التصنيف الائتماني للبحرين

وقالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إنها خفضت تصنيف البحرين إلى بي+ من بي-بي، إذ يعكس الخفض التأثيرات المجمع لانخفاض أسعار النفط وتفشي فيروس كورونا على البلاد.

وتلقت الدولة التصنيف في بيان الجمعة إن "النظرة المستقبلية للبحرين مستقرة". وأضافت أن "الجائحة وانخفاض أسعار النفط تركا أثرا بزيادة في عجز الميزانية والدين الحكومي وتسيبها في انكماش حاد للناج المحلي الإجمالي للبحرين".

وكالت وكالة أنباء البحرين قالت الإثنين إن الإيرادات الحكومية انخفضت 29 في المئة في النصف الأول من 2020. وقالت فيتش إنها تتوقع اتساع عجز الميزانية الحكومية إلى 15.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 من 4.6 في المئة في 2019.

وتلقت الدولة التصنيف في بيان الجمعة إن "النظرة المستقبلية للبحرين مستقرة". وأضافت أن "الجائحة وانخفاض أسعار النفط تركا أثرا بزيادة في عجز الميزانية والدين الحكومي وتسيبها في انكماش حاد للناج المحلي الإجمالي للبحرين".

وكالت وكالة أنباء البحرين قالت الإثنين إن الإيرادات الحكومية انخفضت 29 في المئة في النصف الأول من 2020. وقالت فيتش إنها تتوقع اتساع عجز الميزانية الحكومية إلى 15.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 من 4.6 في المئة في 2019.

وتلقت الدولة التصنيف في بيان الجمعة إن "النظرة المستقبلية للبحرين مستقرة". وأضافت أن "الجائحة وانخفاض أسعار النفط تركا أثرا بزيادة في عجز الميزانية والدين الحكومي وتسيبها في انكماش حاد للناج المحلي الإجمالي للبحرين".

الموجة الجديدة لتسريح العمال تبعد آمال خفض البطالة في الولايات المتحدة

تحدي فقدان الوظائف لا يزال راسخا في ظل تباطؤ الاقتصاد واستمرار الأزمة الصحية

وقالت في تحليل إنه "حتى مع إعادة فتح الأنشطة التجارية وعودة الوظائف، فإن عمليات التسريح لا تزال في ازدياد، ما يعكس على الأرجح تعطل النشاط بسبب احتواء الفيروس".

ورأت أن "مخاطر خسارة وظائف بشكل دائم والضرر الذي لحق بسوق العمل لا يزال مرتفعا، ما سيؤدي إلى إبطاء وتيرة الانتعاش. ولا يزال الاقتصاد يواجه طريقا طويلا وملتبسا كي يعود مستويات الازدهار في فترة ما قبل الوباء".

ولم تسجل أسواق المال في أي من جانبي الأطلسي انتعاشا يذكر بموازاة تراجع طلبات تعويض البطالة في الولايات المتحدة وسط قلق المستثمرين من إخفاق النواب الأميركيين في إيجاد أرضية مشتركة لخطة الإنقاذ.

وأفتتحت بورصة وول ستريت أعمالها مع تراجع مؤشر داو بنسبة 0.4 في المئة، رغم بيانات انخفاض تعويضات البطالة.

كما سجلت البورصات الأوروبية الرئيسية تراجعا في تعاملات بعد الظهر. وسجلت بورصة وول ستريت أرباحا الأرباع عقب توقعات بزيادة التضخم ما يشير إلى انتعاش قطاع الاستهلاك الرئيسي مجددا، إلا أن تعثر المفاوضات المتعلقة بحزمة التحفيز في واشنطن أقر سلبا على التعاملات.

ويراهن المضاربون على تواصل النواب الأميركيين بنهاية الأمر إلى خطة إنقاذ جديدة رغم العداء القديم والمستمر بين الديمقراطيين والجمهوريين.

إعانات الولاية، لكن تلك الأموال انتهت مدتها فيما لم يتمكن النواب من الاتفاق على قيمة المبالغ المستقبلية. ويتضمن قانون كيرز أيضا برنامجا خاصا يسمح للناس الذين لا يحق لهم عادة الحصول على إعانات بطالة، بتلقي مساعدة. وفي الأسبوع المنتهي في 8 أغسطس، انخفض عدد الطلبات بموجب البرنامج بأكثر من 167 ألفا وصولا إلى 488 ألفا و622 طلبا.

ولكن رغم التحسن، فإن 15.5 مليون شخص مازالوا يتلقون إعانات بطالة، والطلبات المقدمة في الأسبوع المنتهي في 8 أغسطس فاقت مثيلاتها في أسبوع الأربعة المالية الماضية.

وكتب كبير خبراء الاقتصاد لدى مؤسسة أ.س.أم الولايات المتحدة للخدمات المالية جوزف بروسويل في تغريدة إن "عدد الطلبات سيبقى مرتفعا مقارنة بمستويات تاريخية، ونظرا لاحتمال حدوث موجة أخرى من عمليات التسريح لدى شركات صغيرة ومتوسطة لعدم كفاية الطلب فيما الاقتصاد يستمر في التباطؤ، فإن طلبات التعويض قد تعكس مسارها".

وتأتي البيانات في وقت يتفاوض النواب الديمقراطيون في الكونغرس مع إدارة الرئيس دونالد ترامب بشأن متابعة "قانون المساعدة والإنعاش والأمان الاقتصادي" المعروف اختصارا بقانون "كيرز" والذي يشمل حزمة إنقاذ هائلة بقيمة بقيمة 2.2 تريليون دولار تم تمريرها عندما تفشى الفيروس.

ومن بين نقاط التفاوض الشائكة مسألة مبلغ الإعانات التي يعين تقديمه لحكومات الولايات والحكومات المحلية إضافة إلى مستقبل إعانات بطالة إضافية. وقانون كيرز منح العاطلين عن العمل 600 دولار أسبوعيا إضافة إلى

وكتب كبير خبراء الاقتصاد لدى مؤسسة أ.س.أم الولايات المتحدة للخدمات المالية جوزف بروسويل في تغريدة إن "عدد الطلبات سيبقى مرتفعا مقارنة بمستويات تاريخية، ونظرا لاحتمال حدوث موجة أخرى من عمليات التسريح لدى شركات صغيرة ومتوسطة لعدم كفاية الطلب فيما الاقتصاد يستمر في التباطؤ، فإن طلبات التعويض قد تعكس مسارها".

للمرة الأولى منذ مارس المخاوف من موجة تسريح جديدة للموظفين قد تزيد من ارتفاع نسبة فاقد العمل في ظل استمرار التهديد الوبائي وتباطؤ الاقتصاد.

واشنطن - يتواصل تحدي البطالة في منحى تصاعدي في الولايات المتحدة، حيث لم تخف مؤشرات انخفاض مطالب تعويض البطالة تحديات عودة ارتفاعها من جديد جراء موجة وبائية جديدة، ما يرفع وتيرة المطالب الاجتماعية أمام إدارة الرئيس ترامب ويزيد منسوب التوتر داخل الكونغرس حول خطط ضابطها.

حسبما أعلنت وزارة العمل الأميركية الخميس، انخفض عدد الطلبات الجديدة للحصول على تعويضات بطالة الأسبوع الماضي في الولايات المتحدة إلى أقل من مليون للمرة الأولى منذ تفشي فيروس كورونا المستجد في مارس.

والرقم أفضل مما كان يتوقعه المحللون، لكنهم حذروا من أن الولايات المتحدة لا تزال وسط أزمة بطالة عقب إغلاق أنشطة تجارية للحد من انتشار وباء كوفيد - 19 ما أدى إلى تسريح عشرات الملايين من العمال.

وقالت الوزارة إن حوالي 963 ألف شخص تسجلوا بين 02 و08 أغسطس للحصول على هذا التعويض، مقابل



مواجهة الأمر الواقع